

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد ياسين العبدالات

وعضوية القضاة السادة

د. محمد الطراونة ، داود طيبة ، باسم المبيضين ، حسين السكران

المميز:

وكيله المحامي :

المميز ضده: الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٧/١/٢ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
عمان بالقضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٣٣٥١٧) فصل ٢٦/١١/٢٠١٣ .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

١. إن أوراق ملف القضية جنايات شمال عمان رقم (٢٠١٢/٤٠) المفصولة بتاريخ
٢٠١٢/٢/٢٩ والتي هي موضوع التمييز قد خلت من أي تبليغات مبلغة بالذات
وعليه فإن محكمة استئناف عمان قد أخطأت بتطبيق القانون والنصوص .
٢. أخطأت محكمة استئناف عمان بتطبيق القانون ومن قبلها المحضر الذي قام
بإجراء التبليغ ، حيث إن جميع التبليغات هي على لوحة إعلانات المحكمة وأنه
لم يتم تبليغها للمميز لا بالذات ولا بوساطة .

٣. إن العنوان للمميز هو الياودة -حي الإجبارات - قرب مسجد عثمان ابن عفان، وحسب الاختصاص المكاني لإجراء التبليغ تكون عن طريق محكمة جنوب عمان وهذا لم يتم اتخاذه من قبل المحضرين ولم يقوموا باتباع النصوص القانونية المتعلقة بالتبليغات وقد خالف تلك النصوص مما يتعين معه اعتباره تبليغاً باطلاً .

٤. إن المميز بريء من التهمة المسندة إليه وأن أوراق القضية والبيانات النيابة، قد جاءت ركيكة وغير متجانسة مع بعضها البعض وهناك عدة تناقضات جوهرية في شهادة المشتكي .

٥. إن لدى المميز بيانات دفاعية حرم من تقديمها والتي تثبت براءته من التهمة المسندة إليه ، حيث تمت محاكمة المميز في وقت مبكر دون انتظاره الوقت الكافي .

٦. لم تأخذ محكمة الدرجة الأولى بأن المبلغ زهيد مع مقدار احتساب العقوبة التي استندت إليه مقدارها (١٥٠) دينار مع عدم تسليم بذلك .

lawpedia.jo

الطلب :

١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه على العلم لعله بطلان التبليغات .

٢- وفي الموضوع ، والأسباب الواردة ولأي أسباب قانونية أخرى التلطف بنقض الحكم المميز وإتاحة الفرصة للمميز للممارسة حق الدفاع المقدس والإفراج عنه و/أو توقيف تنفيذ العقوبة و/أو إعلان براءة المميز من التهمة المنسوبة إليه .

وبتاريخ ٢٠١٧/١/١٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٤٠/٢٠١٧/٢/٢) قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة أسندت للمتهم :

تهمة :

-جناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) من قانون العقوبات .

الوقائع وكما جاءت بإسناد النيابة العامة :

تتلخص وقائع هذه القضية إنه بتاريخ (٢٠١١/٩/١٥) وبحدود الساعة الثالثة فجراً قام المشتكي بالاتصال مع المتهم والذي كان موجوداً في منطقة خلدا من أجل إيصاله إلى مكان سكنه حيث إنه يعمل على تكسي بالأجرة ، وبعد إيصال المشتكي إلى باب منزله قام بإخراج محفظته من أجل دفع الأجرة وأثناء ذلك ولدى مشاهدة المتهم مبلغ النقود والبالغ (١٩٠) ديناراً قام بسحب موسى وأشهره على المشتكي وعليه فقد قام هذا الأخير ونتيجة خوفه بتسليم المحفظة إلى المتهم حيث قام بأخذ المبلغ الذي بداخلها وأعاد المحفظة إلى المشتكي وعليه قدمت الشكوى و جرت الملاحقة.

بالتدقيق والمداولة في سائر أوراق هذه القضية وعلى ضوء البيانات المقدمة والمستمعة فيها وجدت المحكمة بأن واقعة الدعوى الثابتة والتي قنعت بها وارتاح لها ضميرها تتمثل في إنه:-

بتاريخ (٢٠١٢/٩/١٥) وفي حوالي الساعة الثالثة فجراً وفي منطقة خلدا قام المشتكي بالاتصال بالمتهم ليقوم بإيصاله إلى منزله قام المشتكي بإخراج نقوده من محفظته حيث قام المتهم برفع أداة حادة على المشتكي دفعها على جانب المشتكي حيث قام المشتكي بإعطاء المتهم ما بداخل المحفظة من نقود حيث كان بداخلها مبلغ (١٥٠) ديناراً ومبلغ عشرين دولاراً ، وبعد أخذ المبلغ قام المتهم بإعادة المحفظة وعلى هذا الأساس قدمت الشكوى .

بتطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى وجدت المحكمة :

إن ما قام به المتهم من أفعال وهي وضعه أداة على كتف المشتكي وطلب المحفظة واخذ ما بداخلها ومن ثم إعادة المحفظة للمشتكي تشكل سائر أركان وعناصر جناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) من قانون العقوبات .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي:

- وعملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٣/٤٠١) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم واستناداً لما ورد به قررت المحكمة :-

- عملاً بأحكام المادة (٣/٤٠١) من قانون العقوبات وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

- وبالنظر إلى إسقاط المشتكي لحقه الشخصي عن المجرم مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات قررت المحكمة تخفيض العقوبة المحكوم بها المجرم لتصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له المدة التي قضاها موقوفاً .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار الحكم سالف الإشارة إليه فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان والتي قضت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٣/٣٣٥١٧) تاريخ ٢٦/١١/٢٠١٣ بربد الاستئناف شكلاً .

لم يرتض المحكوم عليه بقرار محكمة استئناف عمان سالف الإشارة إليه فطعن فيه لدى محكمتنا بلائحة تمييز تضمنت أسبابها .

وعن السبب الأول :

نجد إن المحكوم عليه تبليغ قرار محكمة جنابات شمال عمان الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٢/٤٠) بالذات بتاريخ ٢٠١٣/٧/١٥ وتقدم باستئنافه بتاريخ ٢٠١٣/٩/١ فيكون طعنه الاستئنافي مستوجب الرد شكلاً على مقتضى المادة (١/٢٦١) من قانون أصول المحاكمات الجزئية .

وحيث إن القرار الطعين انتهى النتيجة ذاتها فيكون قد صادف صحيح القانون وتعدو أسباب الطعن التمييزي غير واردة ويتعين ردها .

وبناءً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٢/٨ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

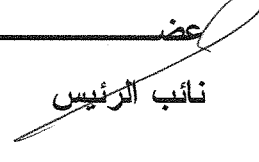


عضو



نائب الرئيس

عضو

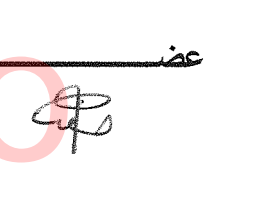


نائب الرئيس

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق / ح.ع

